قيادة المنظمات الفلسطينية واتباع جانب المهادنة والحوار في هذه المرحلة على الاقل ومحاولة مد الجسور معها منعا من خلق حساسيات عربية ، او جلب مزيد من العداء الفلسطيني .

وبناء على جملة تلك المعطيات قام النظام بتحرك واسع وسريع عبر ابعاده الثلاثة : بين الفلسطينيين وعلى الصعيدين العربي والدولي :

١ — تحرك النظام لكسب ولاءات الفلسطينيين .

ففي داخل الاردن بادر النظام الى اتخاذ جملة خطوات فأصدر قانونا جديدا للعفو عن المعتقلين في ٧٣/١١/١ هو قانون العفو الثالث خلال الثلاث سنوات الاخيرة ، وجرى اخراج كافة المعتقلين داخل السجون وسمح بالعودة لمزيد من رجال المقاومة المتواجدين في خارج البلاد ، بينما صرح المدير العام للجوازات الاردنية بأنه أصبح في مقدور كل مغترب من اصل فلسطيني في المهجر الحصول على جواز سفر اردني كأي مواطن اردني اخر على الرغم من انه يحمل جنسية اخرى شريطة ان يكون مقيما في المهجر اقامة دائمة (وكالة الانباء الاردنية ٧٠/١١/٧) وجرى من ناحية اخرى استنفار رجال الاتحاد الوطني — حزب الدولة — من الفلسطينيين مجموعة عدنان ابو عوده ، جمعة حماد ، مصطفى دودين ، واميل الغوري وغيرهم ، للتحرك في اوساط الفلسطينيين في المخيمات ومراكز التجمع الاخرى لاستقطابهم حول مشروع المملكة المتحدة وفكرة أن النظام هو الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني . هذا بينما يجري الحديث حول احتمال حدوث تعديل وزاري يراعى فيه تشكيل ثلاث حكومات احدها في الضفة الشرقية والثانية في الضفة الغربية وحكومة مركزية في عمان يترأسها احد السياسيين المعتدلين من مجموعة التلهوني ، الرفاعي .. الخ ، وقد تكون مثل تلك الخطوة مبكرة الان الا انه صدر مرسوم في ٧٣/١١/١١ تعين بمقتضاه بهجت التلهوني رئيسا للديوان الملكي وجرى تعديل في بعض الحقائب الوزارية في هذا الاتجاه .

على الصعيد الاعلامي ، تحاشت السلطة في وسائل اعلامها ذكر تلك الانباء والتصريحات التي تحدثت عن حق الفلسطينيين في تمثيل انفسهم فحذفت الاذاعة والتلفزيون الاردني تلك الفقرات من المؤتمر الصحفي للرئيس السادات التي تحدثت عن هذا الموضوع .

أما بالنسبة لفلسطينيي الضفة الغربية فقد ابتدأ النظام حملة نشطة من الاتصالات معهم وذلك من خلال ترتيب اللقاءات مع مجموعات عديدة منهم تحول شعار « استطلاع الرأي » وكان الملك في لقاءاته معهم يؤكد على « أن هناك ضمانة اميركية باعادة الضفة الغربية الى المملكة الاردنية بعد اجراء تعديلات طفيفة على الحدود ، وانما لما كانت الضفة الغربية جزءا رسميا من المملكة فان التفاوض على الانسحاب الاسرائيلي يعنينا نحن ، ونحن المعنيين بوفد السلام المقترح ، ويمكن بعد ان يتوصل وفدنا في مؤتمر السلام الى تسوية وتعود لنا أرضها ، بعدها سنعطي الاهل هناك حق تقرير مصيرهم » (تقرير خاص م. أ.) .

ان النظام يريد التحايل على قضية تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، في سلبه الحق في التحدث باسم نفسه ، وتمشيا مع هذا النهج ايضا رأى النظام أن يمد جسور الحوار الى قيادة حركة المقاومة نفسها واوردت النهار اللبنانية في عددها الصادر يوم ٧٣/١١/١٧ انباء عن أن الرفاعي والتلهوني مندوبي الملك حملا رسالتين لفرنجية والاسد تعرضان وجهة نظر الاردن من قضية تمثيل الشعب الفلسطيني بأمرين أولها ان المقاومة ليست الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني وعليها التنسيق مع النظام ، ثانيا ، انه اذا لم تستجب المقاومة لتلك الدعوة فان الاردن سيسعى الى استعادة الضفة المحتلة وقطاع غزة ، ويجرى استفتاء الاهالي هناك بعد استرجاع الاراضي باشراف الامم المتحدة لمعرفة رأي اهل الضفة والقطاع في مسألة انشاء دولة فلسطينية وهل تكون هذه الدولة مستقلة عن الاردن او داخله في اتحاد فيدرالي معه كما يقترح مشروع المملكة العربية المتحدة الذي عرضه الملك حسين في اذار ٧٢ (النهار ٧٣/١١/١٧) .

ان الملك حسين يدرك سلفا رفض المقاومة له بالاعتراف بالتحدث باسم الفلسطينيين ولكنه يريد اقحام الزعماء العرب للحصول على مباركة عربية لخطواته المحتملة .

٢ — على الصعيد العربي .

فقد قام النظام بنشاط ملحوظ قام خلالها الملك